



## الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب المجلس الوطني

# بيان

عقد الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب دورة استثنائية لمجلسه الوطني يومه الأحد 23 رجب 1432 الموافق 26 يونيو 2011 بثنوية ابن يوسف للتعليم الأصيل بمدينة مراكش تحت شعار " التعديل الدستوري خطوة أولى في بناء مغرب الغد " لتحديد موقفه من مسودة مشروع المراجعات الدستورية المعروضة للاستفتاء يوم فاتح يوليوز 2011.

وبعد وقوف المجلس الوطني على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ونتائج الحوار الاجتماعي، الذي فضح العجز الحكومي، تدارس السياق العام الذي تأتي فيه التعديلات الدستورية، وناقش الخطوط العريضة التي جاء بها هذا المشروع، فإنه يعلن للرأي العام الوطني ما يلي:

1. تسجيله باعتزاز الحراك الاجتماعي المتمثل في نضالات الطبقة العاملة وحركة 20 فبراير الداعي إلى الإصلاح على أساس الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وبتجاوب المؤسسة الملكية مع مطالبها المشروعة.
2. تنديده بالمنهج الذي اعتمده اللجنة المكلفة بإعداد مسودة الدستور والتي تورطت في الإقصاء والانحياز والتشكيك في مواطنة المغاربة عبر تصنيفهم إلى درجات.
3. تنبيهه إلى خطورة هيمنة أصحاب خطاب الوصاية المتطلعين إلى لعب دور الحزب الجديد للدولة.
4. اعتباره أن مشروع الإصلاح الدستوري خطوة نحو الأمام، لن تكتمل إلا بوجود ضمانات حقيقية واضحة في التطبيق والتنزيل.

5. مطالبته كل الجهات المسؤولة بمواصلة الإصلاح الدستوري والسياسي حرصا على مصلحة الوطن والمواطنين، وقطعا للطريق على حماة الفساد والاستبداد، المقاومون للتغيير والإصلاح.
- وبعد نقاش عميق في جو ديموقراطي، مستحضرا المصلحة العليا للبلاد وجعلها فوق كل اعتبار بعيدا عن كل مزايده أو توظيف سياسي أو مصلحي، خلص المجلس الوطني بعد عملية التصويت لتحديد موقف الاتحاد من الدستور، التي انتهت إلى النتيجة التالية: " نعم " بنسبة 56 % و " لا " بنسبة 27 % و " المقاطعة " بنسبة 17 % وفي الأخير يدعو جميع الأعضاء والمنخرطين وعموم المواطنين للتصويت لفائدة الدستور بنعم كما يطالب الجهات المسؤولة بتقديم إشارات قوية عبر:

- طي ملف الاعتقال السياسي نهائيا بإطلاق سراح جميع المعتقلين، والكف عن مصادرة حرية التعبير الصحفي التي كان من بين ضحاياها مدير جريدة المساء رشيد نيني، وإطلاق سراحه.
- ضرورة ترجمة مضامين الدستور وتسريع وثيرة تنزيل القوانين التنظيمية لمقتضياته ضمانا لدولة المؤسسات.
- إبقاء ورش الإصلاح السياسي مفتوحا على قاعدة محاربة الفساد وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ختاما تم تسطير جدولة زمنية للمساهمة في التعبئة من أجل المشاركة في استحقاق فاتح يوليوز 2011 .

حرر بمراكش في 26 يوليو 2011

الكاتب العام  
عبد السلام المعطي

